حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 479 الخميس 15 ديسمبر 2022

لتقليل مخاطر ارتفاع أسعار مواد البناء

"التطوير العقاري" تقترح زيادة فترة تنفيذ المشروعات وآليات جديدة للتمويل

إسلام سالم

قال طارق شكري، رئيس مجلس إدارة غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، إنها تدرس مقترحًا بزيادة فترة تنفيذ المشروعات لتقليل المخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار مواد البناء.

وأضاف شكري، خلال مؤتمر صحفي لمجلس إدارة الغرفة أمس، أن «التطوير العقاري» بدأت مناقشات مع غرفة مواد البناء لإطلاق تطبيق إلكتروني يتضمن وضع أسعار استرشادية ونهائية لمواد البناء؛ لحماية السوق والشركات من الارتفاعات غير مبررة.

كما أشار شكري إلى أن الغرفة تبحث أيضًا وضع آليات جديدة للتمويل العقاري بفائدة أقل وإجراءات أسهل، وذلك بالتنسيق مع الجهات

مناقشات مع غرفة مواد البناء لإطلاق تطبيق بأسعار استرشادية لمواد البناء

التمويلية والبنك المركزي ومجلس الوزراء، مؤكدًا أن التمويل العقاري الآلية المناسبة لدعم السوق خلال الفترة الحالية وسد الفجوة بين سعر البيع والقدرة الشرائية للعملاء.

وطالب بالعمل على تغيير فلسفة

طارق شكري رئيس مجلس إدارة غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية

تصنيف لجميع المطورين بحسب القدرات المالية والفنية وسابقة أعمال كل شركة

التمويل العقاري في البنوك لتكون قائمة على ضمانة الوحدة وليس قدرة المشتري الائتمانية، وهي خطوة بدأت الغرفة العمل عليها خلال 2022 ومستمرة في مناقشتها والتواصل مع الجهات المعنية خلال العام المقبل.

وأشار إلى أن الغرفة ستخاطب وزارة الإسكان لاستيضاح موقف مبادرات التمويل العقاري بفائدة 3% و8% بعد نقل إدارتها من البنك المركزي إلى وزارة المالية.

وتطرق شكري، خلال المؤتمر الصحفي، إلى ملف تصدير العقار، قائلًا إن الغرفة ستناقش وضع آليات غير تقليدية وإزالة المعوقات أمام تصدير العقار لاستغلال الفرص الواعدة للمنافسة العالمي، مشيرًا إلى أنها تجهز لإقامة معارض دولية لتسويق العقار المصري، كما تبحث عن سبل لتفعيل البيع الإلكتروني للعقار والاستعانة بالشركات المتخصصة في هذا الشأن.

كما كشف عن سعي الغرفة لوضع دليل يشمل جميع المطورين مع تصنيفهم بحسب القدرات المالية والفنية وسابقة أعمال كل شركة.

يضم شركة الأهلي للتأجير التمويلي والتخصيم

أديفاينانس تقود تحالفًا لتمويل مشروع لمجموعة البابطين في مصر بقيمة 420 مليون جنيه

حابي

قادت شركة أبو ظبي الإسلامي للتمويل «أديفاينانس» تحالفًا يضم شركة الأهلي للتأجير التمويلي والتخصيم؛ لتمويل مشروع "رويال بارك مول" الذي تقيمه مجموعة البابطين الكويتية بمدينة الشيخ زايد، بقيمة 420 مليون جنيه.

وقال محمد أميري، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «أديفاينانس»، ذراع مصرف أبوظبي الإسلامي– مصر للتأجير التمويلي، إنها ترعى هذا التحالف لتدبير وإدارة التمويل، وإن الشراكة مع «الأهلي للتأجير التمويلي»، التابعة للبنك الأهلي، تشجعها مستقبلًا على الدخول في شراكات مماثلة لتوفير التمويلات الضخمة للعديد من كبار العملاء بالسوق المصرية، وتنفيذ سلسلة تحالفات مقبلة تخدم العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية.

من جانبه، قال طارق قنديل، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة الأهلي للتأجير التمويلي والتخصيم، إن التحالفات التمويلية أحد أهم الوسائل لإيجاد الحلول التمويلية للمستثمرين في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، والتحديات التي تواجهها السوق.

وبدوره، أعرب زياد البشري، العضو المنتدب لشركة البابطين الكويتية، عن ثقته تجاه «أديفاينانس» و«الأهلي للتأجير التمويلي» في الوفاء بهذا الالتزام التمويلي؛ بما يسهم في تنفيذ مشروع إنشاء المركز التجاري "رويال بارك مول" بمدينة الشيخ زايد.

في البنك المركزي

سعر بيع الدولار يرتفع إلى 24.73 جنيهًا

حابي

ارتفع سعر صرف الدولار لدى البنك المركزي المصري، في تعاملات أمس الأربعاء، 4 قروش ليسجل 24.6528 جنيهًا سعر الشراء، و24.7347 جنيهًا سعر البيع.

وبلغ سعر الدولار في البنك المركزي، أول أمس الثلاثاء، 24.6178 جنيهًا سعر الشراء، و24.6950 جنيهًا سعر البيع.

وواصل الدولار ارتفاعه في البنوك خلال تعاملات أمس؛ ليبلغ أعلى مستوى عند 24.69 جنيهًا للشراء

3 بنوك تعرض أعلى سعر للشراء عند 24.69 جنيهًا

و24.72 جنيهًا للبيع في بنوك المصري الخليجي والأهلي الكويتي ومصرف أبو ظبي الإسلامي، فيما تعرض 4 بنوك هم: الإسكندرية والمشرق وميد بنك والأهلي المتحد سعر الشراء عند 24.67 جنيهًا والبيع 24.72 جنيهًا.

وسجل الدولار في بنوك: كريدي أجريكول، وبلوم، الكويت الوطني، والاستثمار العربي، والإمارات دبي الوطني، والتنمية الصناعية، وقناة السويس، وأبو ظبي التجاري، والمصرف المتحد 24.62 جنيهًا للشراء، و24.72 جنيهًا للبيع.

فيما بلغ سعر العملة الأمريكية في بنكي الأهلي المصري ومصر 24.61 جنيهًا للشراء، و24.66 جنيهًا للبيع في تعاملات أمس الأربعاء، وفي بنكي التجاري الدولي CIB وقطر الوطني الأهلي 24.65 جنيهًا للشراء، و24.72 جنيهًا للبيع.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- بنك جولدمان ساكس يخفض توقعاته لأسعار النفط في عام 2023
- صندوق النقد يؤجل اجتماعه لمناقشة قرض تونس انتظارا لميزانية العام المقبل
- بنوك مركزية خليجية ترفع أسعار الفائدة بعد قرار الفيدرالي الأمريكي
- مبادرة الاستثمار من أجل التوظيف: منح مالية حتى 90% من تكاليف المشروعات الفائزة
- فيزا تتعهد باستثمار مليار دولار لدعم التحول الرقمي في إفريقيا

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 479 الخميس 15 ديسمبر 2022

رئيس الوزراء:

مهلة أسبوعان لإعلان الأسعار على السلع.. وإجراءات حاسمة ضد المخالفين

الحكومة لا تتدخل في تسعير السلع وما يهمها عدم المغالاة

حابي

أعلن رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، عن مهلة أسبوعين لكل المنافذ التجارية على مستوى الجمهورية لوضع الأسعار على السلع بشكل واضح ومعلن للمواطنين.

وقال مدبولي، في مؤتمر صحفي أمس، إنه كلف الأجهزة المعنية بالنزول إلى الأرض للتحقق من تطبيق القرار، مؤكدًا اتخاذ إجراءات عقابية حاسمة ضد المخالفين، تصل إلى الغلق وإعادة بيع السلع عبر منافذ الدولة.

كما أكد رئيس الوزراء التنسيق الكامل مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات لتحديد مدى سعري للسلع الاستراتيجية، طبقًا

التنسيق مع الغرف التجارية واتحاد الصناعات لتحديد مدى سعري للسلع الاستراتيجية

لمعايير يتوافق بشأنها، ومنها: الجودة، والنوع، بحيث يكون سعر الكيلو منها يتراوح بين رقم كذا إلى رقم كذا، على أن يعلن عن هذه الأرقام للالتزام بها في سلاسل البيع، مع مراجعتها وتعديلها بصورة شهرية.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

وقال رئيس الوزراء إن الدولة لم تتدخل لتحديد السعر، ولكن ستفرض مبدأ بأن يكون السعر معلنًا على كل سلعة معروضة، مضيفًا أن هذه الإجراءات "مهمة جدًا" في هذه المرحلة؛ للحفاظ على توافر السلع للمواطن بالسعر العادل، مشددًا على أن الدولة "لن تصمت على أي نوع من المغالاة واستغلال الموقف".

وأكد مدبولي أن الدولة يهمها أن يحقق التاجر والصانع مكسبًا، ولكن بالسعر العادل، وأن أجهزة الدولة كافة مكلفة بمراقبة ومتابعة هذا الموضوع، واتخاذ كل الإجراءات الحاسمة لتنفيذ تلك الإجراءات على الأرض فورًا.

كما دعا رئيس الوزراء، المواطنين إلى إبلاغ الجهات المعنية فورًا إذا وجدوا منفذ بيع لا يضع الأسعار على السلع، أو يغالي في الأسعار، بمجرد انقضاء مدة الأسبوعين.

وأشار إلى أن للقطاع الخاص الحق في تحقيق مكاسب عادلة في ضوء الظروف الصعبة الحالية، وأن الدولة دورها مراقبة الأسواق، والعمل على طمأنة المواطنين بتواجد السلعة وعدم اختفائها الفترة القادمة.

كما تحدث عن إجراءات الحكومة لتيسير دخول مستلزمات الإنتاج إلى الموانئ، موضحًا أنه يجري العمل مع البنك المركزي على إنهاء الاعتمادات المستندية في خلال مدة أقصاها شهران، عبر خطة توفير الموارد الدولارية لنهاية السنة المالية الحالية، التي من شأنها تحقيق التوازن المأمول في السوق.

إلغاء إيداع المبلغ قبل التحويل بثلاثة أشهر

تعديلات على شروط استيراد سيارات المصريين بالخارج

حابي

أقر مجلس الوزراء تيسيرات جديدة في شروط استيراد المصريين بالخارج سيارة شخصية معفاة من الجمارك.

ووافق المجلس، في اجتماعه الأسبوعي أمس، على تعديل بعض أحكام القرار رقم 87 لسنة 2022، بشأن القواعد المنفذة لقانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين بالخارج؛ "استجابة لما أثاره البعض من الراغبين في استيراد السيارات".

وأوضح السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، أن الحكومة ارتأت ضرورة مراعاة الإشكاليات التي واجهت بعض المصريين المقيمين بالخارج، حيث تركزت التعديلات في إلغاء الشرط الخاص بإيداع المبلغ المتعين سداده قبل التحويل بثلاثة أشهر على الأقل، مع الاكتفاء بتقديم كشف حساب بنكي للحساب المُحول منه المبلغ.

وتابع: كما ألغي الشرط الخاص بالتصديق لدى وزارة الخارجية على الإقامة وكشف الحساب البنكي وشهادة بيانات السيارة المقدمين من المصري المقيم في الخارج.

وأضاف المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء أن التعديلات نصت على تحويل المبلغ النقديّ المستحق وفقًا لفئة السيارة في الجداول المرفقة بالقرار، بما يعكس إضافة مصلحة الجمارك بإضافة متدرجة (عالية - متوسطة - عادية) داخل كل ماركة.

تحديد الأسواق المستهدفة لزيادة الصادرات

المجموعة الاقتصادية تناقش مقترحات لزيادة الاستثمارات الأجنبية والحصيلة الدولارية

حابي

استعرضت المجموعة الوزارية الاقتصادية عددًا من مقترحات زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الحصيلة الدولارية، والمحفزات الممنوحة للمصريين بالخارج، وطروحات الأراضي والوحدات السكنية الخاصة بهم.

كما ناقشت المجموعة، في اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أمس، الموقف التنفيذي للخطة الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية إلى إفريقيا، والتي تستهدف تنمية الصادرات السلعية إلى دول القارة لتبلغ 15 مليار دولار خلال سنوات قليلة، في ظل ما وصفته بـ"حزم مُنتقاة" من الأسواق والمنتجات التي تمتلك فيها مصر مزايا نسبية وتنافسية.

وأشار عرض قدمه وزير التجارة والصناعة، أحمد سمير، إلى نمو الصادرات المصرية إلى إفريقيا بنسبة 25.4% في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالربع الأول من عام 2021.

وأوضح سمير أن العام 2021، شهد تناميًا للصادرات المصرية للقارة الإفريقية بوتيرة أسرع مقارنة بالصادرات المصرية الكلية للعالم الخارجي، فضلًا عن نمو صادرات المجالس التصديرية في الربع الأول من العام الجاري 2022، مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

ووجه رئيس الوزراء بتحديد ما نحتاجه فورًا من خدمات النقل والأسواق المستهدفة، وخلافه، حتى يتسنى للوزراء المعنيين بدء التنفيذ.

الحكومة توافق على منح الرخصة الذهبية إلى 8 مشروعات

مشروع للأمونيا الخضراء بالعين السخنة بتكلفة استثمارية 5.5 مليارات دولار

حابي

وافق مجلس الوزراء على منح الرخصة الذهبية إلى 8 مشروعات استثمارية، منها مشروع للأمونيا الخضراء في المنطقة الصناعية بالعين السخنة، التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بتكلفة استثمارية 5.5 مليارات دولار.

والمشروع الثاني، الذي حصل على الرخصة الذهبية، يخص شركة "هاير إليكتريك إيجيبت ليمتد"، ويتمثل في إقامة مجمع صناعي للأجهزة الكهربائية، بالمنطقة الصناعية الواقعة جنوب غرب مدينة العاشر من رمضان، بتكلفة استثمارية 135 مليون دولار.

أما المشروع الثالث فيخص شركة "يازاكي لأنظمة التوزيع الكهربائية - مصر"، ويتمثل في تصنيع أنظمة التوزيع الكهربائية للسيارات بكل أنواعها، بنظام المناطق الحرة الخاصة، بمنشأة كمال بمحافظة الفيوم، بتكلفة استثمارية 30 مليون دولار.

ويخص المشروع الرابع "شركة إس إي وايرينج سيستمز إيجيبت"، لتصنيع الأنظمة السلكية الكهربائية للسيارات والمركبات بجميع أنواعها، بالمنطقة الصناعية "جنوب المستثمرين" بمدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، بتكلفة استثمارية 100 مليون يورو.

ويتمثل المشروع الخامس في إقامة وتشغيل مصنع خاص بشركة العربي جروب لتصنيع وتجميع الأجهزة المنزلية والكهربائية والمرئية المصنعة ونصف المصنعة ومكوناتها، بالمنطقة الصناعية بمدينة قويسنا بمحافظة المنوفية، بتكلفة استثمارية 8.8 مليارات جنيه.

والمشروع السادس تنفذه "شركة مصر للهيدروجين الأخضر"، ويتمثل في إنتاج الهيدروجين الأخضر من محطة إنتاج بقدرة 100 ميجاوات بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة، التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بتكلفة استثمارية 135 مليون دولار.

ويتمثل المشروع السابع في إقامة وتشغيل مصنع خاص بشركة مدينة اللقاحات والبيوتكنولوجي، لتصنيع وتعبئة وتغليف اللقاحات والأمصال البشرية والبيطرية بأنواعها كافة والمستحضرات البيولوجية والمشخصات والبيوتكنولوجي ومستلزماتها، بتقاطع طريق الإسماعيلية مع طريق سرابيوم، بتكلفة استثمارية نحو 3.8 مليارات جنيه.

وتقدمت بالمشروع الثامن شركة سي إف سي للأعلاف والكيماويات، لتصنيع الأعلاف والكيماويات والمغذيات النباتية، بنظام المناطق الحرة الخاصة، بمنطقة الهو الصناعية بمحافظة قنا، بتكلفة استثمارية 400 مليون دولار.

لتصل إلى نطاق بين 4.25% و4.5%

الفيدرالي الأمريكي يرفع أسعار الفائدة 50 نقطة أساس

حابي

أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أمس، رفع أسعار الفائدة 50 نقطة أساس لتصل إلى نطاق بين 4.25% و4.5%.

ورفع الفيدرالي الأمريكي الفائدة 7 مرات منذ بداية عام 2022، بدأها في مارس الماضي عندما كان مستوى الفائدة في نطاق 0.25% إلى 0.50%.

في الاجتماع الأخير، رفع المسؤولون سعر الفائدة القياسي 75 نقطة أساس للمرة الرابعة على التوالي، لتتوسع حملة التشديد الأكثر شراسة منذ الثمانينيات لمكافحة التضخم الذي وصل أعلى مستوى في 40 عامًا.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة 0.1% الشهر الماضي، وهو أبطأ 0.2% مما توقعه الاقتصاديون. وعلى مدار 12 شهرًا حتى نوفمبر، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي 7.1% في أبطأ وتيرة له منذ نحو عام.

وفي مؤتمر صحفي، عقب إعلان قرار الفائدة الأمريكية، قال جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إنه لا يزال أمامهم المزيد من العمل للقيام به؛ "فالاقتصاد الأمريكي تباطأ بصورة حادة منذ العام الماضي".

وأكد باول أن الزيادات في أسعار الفائدة ضرورية لتصبح السياسة النقدية مقيدة بشكل كاف، مضيفًا أن الضغوط التضخمية تميل نحوً الجانب الصعودي، مشيرًا إلى الحاجة إلى مزيد من الأدلة على انخفاض التضخم.

وأضاف أن رفع الفائدة بنحو 50 نقطة أساس لا يزال كبيرًا، نتيجة مخاطر التضخم، فيما سيعتمد قرار المركزي الأمريكي في فبراير على الظروف المالية والاقتصادية.

وقال إنهم "لا يفكرون في خفض معدل الفائدة حتى التأكد من أن التضخم ينخفض بطريقة مستدامة"، مضيفًا: "لا يوجد طريق سهل لتحقيق الاستقرار للأسعار، ولا أحد يعرف ما إذا كنا سنواجه ركودًا أم لا".

كما توقع تراجع التضخم بصورة كبيرة في العام المقبل، لافتًا إلى أنه رغم بيانات التضخم الإيجابية في أكتوبر ونوفمبر، هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة حتى يتأكدوا أن التضخم يتخذ مسارًا هبوطيًا.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- منحة 2.7 مليون يورو لإقامة أول منشأة لتصنيع المجمعات الحرارية الشمسية
- مجلس الوزراء يوافق على مد العمل بقرار تحديد سعر الأرز الأبيض للجمهور 3 شهور
- الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو يتراجع 2% مع ضعف الطلب
- خطة استراتيجية لتوطين صناعة الأعلاف في مصر
- البورصة المصرية تعزز مكاسبها الصباحية وتقفز 1.5% بالختام